Eurasian Journal of Humanities and Education Research (EJHER)

المجلة الأوراسية للبحوث الإنسانية والتربوية

Volume 2, Issue 2, 2026, Page No: 17-30

eISSN: 3062-3421

Website: https://eurasian-journals.com/index.php/ejher/index

The positions of the commentators of *Ibn Mālik's Alfiyya* regarding Ibn ʿAqīl's objections to the author in grammatical issues, from the chapter of the indefinite and definite nouns to the chapter of the relative pronoun: a comparative analytical study

Dr. Amine Ali Dahab *
Maître-Assistant (CAMES)
Faculté des Lettres, Arts et Sciences Humaines, Université de Doba,Tchad

مواقف شراح ألفية ابن مالك من اعتراضات ابن عقيل على الناظم في المسائل النحوية من باب النكرة والمعرفة إلى باب الاسم الموصول: دراسة تحليلية مقارنة

د. أمين علي دهب *
أستاذ مساعد في علوم اللغة العربية (المجلس الإفريقي الملغاشي للتعليم العالي)
عضو هيئة التدريس بكلية الآداب والفنون والعلوم الإنسانية، جامعة دوبا، تشاد

*Corresponding author: aminealidahab@gmail.com Orcid: 0009-0004-3553-0850

Received: May 26, 2026	Accepted: July 08, 2026	Published: July 17, 2026

Abstract

This research examines the positions of the commentators of Ibn Mālik's *Alfiyyah* regarding Ibn ʿAqīl's objections to Ibn Mālik's views on grammatical issues found between the chapter of indefiniteness and definiteness and the chapter of relative pronouns, through a comparative analytical study.

The study adopts the descriptive, analytical, and comparative approaches, while also benefiting from the inductive method in tracing points of disagreement and collecting the commentators' opinions.

The research concludes that Ibn ʿAqīl's objections fall into two types: objections related to the formulation of grammatical expressions and the possible meanings they may imply, and objections related to grammatical interpretation and preference among different opinions. It also shows that the commentators of the *Alfiyyah* did not agree on a single stance regarding these objections; rather, their positions varied between support, opposition, and reconciliation. Their discussions mostly focused on the precision of expression rather than the core grammatical rule itself. Furthermore, the study concludes that Ibn Mālik's concise style contributed to the diversity of commentators' interpretations, and that many disagreements stem from differences in understanding grammatical phrasing rather than differences in the underlying rule.

Keywords: Ibn Mālik's *Alfiyyah*, Ibn ʿAqīl, commentators of the *Alfiyyah*, Arabic grammar, comparative study.

الملخص

يتناول هذا البحث مواقف شُرّاح ألفية ابن مالك من اعتراضات ابن عقيل على آراء ابن مالك في المسائل النحوية الواقعة بين باب النكرة والمعرفة وباب الاسم الموصول، وذلك من خلال دراسة تحليلية مقارنة.

اعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي والمقارن، مع الاستفادة من المنهج الاستقرائي في تتبع مواضع الخلاف وجمع أقوال الشراح.
وتوصل البحث إلى أن اعتراضات ابن عقيل تنقسم إلى نوعين: اعتراضات تتعلق بصياغة العبارة النحوية وما قد توهمه من دلالات، واعتراضات تتصل بالتوجيه النحوي والترجيح بين الآراء. كما تبين أن شُرّاح الألفية لم يتفقوا على موقف واحد من هذه الاعتراضات، بل تنوعت مواقفهم بين التأييد والمعارضة والتوفيق، وغالباً ما انصبت مناقشاتهم على دقة التعبير أكثر من أصل القاعدة النحوية. كما خلص البحث إلى أن أسلوب الإيجاز عند ابن مالك أسهم في تعدد توجيهات الشراح، وأن كثيراً من الخلافات تعود إلى اختلاف في فهم الصياغة النحوية لا إلى اختلاف في أصل الحكم.

الكلمات المفتاحية: ألفية ابن مالك، ابن عقيل، شراح الألفية، النحو العربي، الدراسة المقارنة.

مقدمة:

الحمد لله الذي خلق الإنسان وعلمه بالقلم، والصلاة والسلام على سيدنا محمد بن عبد الله، أفصح من نطق بالعربية وعلّم وهدى نحو أقوم السبل وأرشد، وبعد؛

فهذا عمل موجز يتناول دراسة مواقف شُرّاح ألفية ابن مالك من اعتراضات ابن عقيل على آراء الناظم في عدد من المسائل النحوية الواقعة بين باب النكرة والمعرفة وباب الاسم الموصول، وذلك في إطار دراسة تحليلية مقارنة تكشف عن طبيعة التفاعل العلمي بين الناظم والشارح ابن عقيل ونماذج من الشراح الأخرين. وهذا يُظهر القيمة العلمية لشرح ابن عقيل ومكانته في الدرس النحوي. ويمكن أن نتبين أساسيات البحث فيما يأتي:

مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة هذا البحث في مناقشة آراء ابن عقيل في شرحه الألفية، ذلك أن ابن عقيل لم يكتفِ بشرح الألفية فحسب، بل وجَّه إلى الناظم جملةً من الاعتراضات والاستدراكات في عدد من المسائل النحوية، وقد اختلف شراح الألفية في مواقفهم من هذه الاعتراضات بين مؤيد ومعارض ومتوسط، مما يثير التساؤل حول مدى وجاهة اعتراضات ابن عقيل، وموقف الشراح منها، وأثر ذلك في توجيه القواعد النحوية وترجيح الآراء، فجاء هذا البحث ليدرس اعتراضات ابن عقيل على آراء ابن مالك في المسائل النحوية الواقعة بين باب النكرة والمعرفة وباب اسم الموصول، ويقارن ذلك بآراء بعض شراح الألفية.

أهمية البحث:

تنبع أهمية هذا الموضوع من كونه يسلّط الضوء على جانب نقدي داخل التراث النحوي العربي، يتمثل في اعتراضات ابن عقيل على بعض عبارات الناظم، وما ترتب عليها من تباين في مواقف شُرّاح الألفية بين مؤيد ومعارض ومُوَفِّق، الأمر الذي أسهم في تنوع التوجيهات النحوية وتعدد وجوه التحليل.

أسئلة البحث:

السؤال الرئيس: ما مواقف شراح الألفية من اعتراضات ابن عقيل على آراء ابن مالك في المسائل النحوية الواقعة بين باب النكرة والمعرفة وباب اسم الموصول؟ وإلى أي مدى كانت تلك الاعتراضات مقبولة عند الشراح من الناحية العلمية والنحوية؟

الأسئلة الفرعية:

1. ما أبرز المسائل النحوية التي اعترض فيها ابن عقيل على ابن مالك في الأبواب المدروسة؟
2. ما الأسس العلمية والنحوية التي بنى عليها ابن عقيل اعتراضاته؟
3. ما المسائل التي وافق فيها الشراح ابن عقيل على اعتراضه؟
4. ما المسائل التي رجح فيها الشراح رأي ابن مالك؟
5. ما أثر الخلاف بين ابن مالك وابن عقيل في توجيه القاعدة النحوية وتفسيرها؟

6. أي الرأيين يبدو أرجح في ضوء الأدلة النحوية وأقوال الأئمة؟

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى:

1. حصر المسائل النحوية التي اعترض فيها ابن عقيل على ابن مالك في الأبواب المدروسة.
2. تحليل اعتراضات ابن عقيل وبيان مستنداتها العلمية.
3. استقراء مواقف شراح الألفية من تلك الاعتراضات.
4. المقارنة بين آراء ابن مالك وابن عقيل والشراح في كل مسألة.
5. الكشف عن منهج الشراح في التعامل مع اعتراضات ابن عقيل.
6. ترجيح الرأي الأقرب إلى الدليل في ضوء النصوص النحوية وأقوال العلماء.
7. إبراز القيمة العلمية لشرح ابن عقيل ومكانته بين شروح الألفية.

منهج البحث:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي القائم على عرض المسائل النحوية محل الخلاف وتحليلها، والاستعانة بالمنهج المقارن للموازنة بين آراء ابن مالك واعتراضات ابن عقيل ومواقف شراح الألفية منها، كما استفادت من المنهج الاستقرائي في تتبع مواضع الاعتراضات وجمع أقوال الشراح المتعلقة بها؛ للوصول إلى نتائج علمية قائمة على الدراسة والتحليل والترجيح.

العـــــرض والـــــتحـــــــلـــــــيل

1 ـ تعريف موجز بالإمامين ابن عقيل وابن مالك

1 - 1 - **التعريف بابن عقيل**:

هو بهاء الدين أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله العقيلي، المشهور بابن عقيل القرشي الهاشمي ولد في يوم الجمعة التاسع من محرم سنة 668هـ[1]. قرأ القرآن الكريم في صغره على مشايخ عدة فأخذ القراءات السبعة من الشيخ تقي الدين الصائغ، والفقه عن الزين الكتاني، ثم تعمق في الفقه وعلوم اللغة العربية، والمعاني والتفسير، حتى صار إماماً ذا شهرة في العربية[2]. وتوفى ـ رحمه الله ـ في شهر ربيع الأول سنة 799هـ، وترك وراءه ذكراً عطراً ووصايا باقية[3].

وله تصانيف كثيرة؛ منها: التفسير وصل فيه إلى آخر سورة آل عمران، ومختصر الشرح الكبير، والجامع النفيس في الفقه، والمساعد في شرح التسهيل، وله على الألفية شرح أملاه على أولاد قاضي القضاة؛ جلال الدين القزويني[4].

منهجه:

يتميز منهج ابن عقيل في شرحه للألفية بالسهولة والوضوح الذي ينتج غزارة علمه. قال عنه محمد عبدالعزيز النجار: أما النحو والصرف فكان لا يباري فيهما. وذكر محمد طنطاوي أن شرحه على الألفية يمتاز بالسهولة فلا يحتاج الطلاب إلى تفهيمه إلى معلم[5] وليس من المبالغة أن يقال إن هذا الشرح هو الذي أرشد المتعلمين إلى معرفة المراد من الألفية تماماً.[6]

[1]- بغية الوعاة، ج2، ص 48

[2]- بغية الوعاة، ج2، ص 48

[3]- نشأة النحو، ص: 211

[4] ـ السيوطي .....

[5]- نشأة النحو، ص: 211

[6]- التوضيح والتكميل لشرح ابن عقيل، ج1، ص 4

1 - 2 - التعريف بابن مالك:

هو جمال الدين أبو عبد الله محمد بن مالك الطائي، المكنى بأبي عبد الله[7] الطائي نسبا، الشافعي مذهبا، الجياني الأندلسي إقليما[8]. ولد في سنة 600هـ في جيان بالأندلس، وتلقى تعليمه الأولي في بلدته، ثم هاجر مع والده إلى دمشق فتعلم فيها حتى صار علما من أعلام اللغة العربية، وظل في دمشق حتى وفاته في الثاني عشر من شعبان لسنة 672ه، وصُلّيَ عليه بالجامع الأموي.

2 - ردود ابن عقيل على ابن في باب النكرة والمعرفة

تهميد:

المضمر ما وضع للمتكلم أو مخاطب أو غائب. وينقسم إلى متصل ومنفصل، وإلى بارز ومستتر. والبارز في هذه المسألة هو: الألف والواو والنون من ضمائر الرفع المتصلة، وتكون للغائب وللمخاطب نحو الرجلان قاما والرجال قاموا والنساء قمن ومثال المخاطب: اعلما، اعلموا، واعلمن.

قال ابن مالك:

(وألف والواو والنون لما *** غاب وغيره كقاما واعلما)

يقول ابن عقيل في شرح هذا البيت: الألف والواو والنون من ضمائر الرفع المتصلة، وتكون للغائب والمخاطب فمثال الغائب (الزيدان قاما والزيدون قاموا والهندات قمن). ومثال المخاطب: (اعلما واعلموا واعلمن)

اعترض ابن عقيل على المصنف فقال: ويدخل تحت قول المصنف وغير المخاطب والمتكلم ليس هذا بالجيد لأن الثلاثة لا تكون إلا متكلم أصلاً.[9]

أما ابن الناظم فقال: ويشترك الألف والواو والنون في المجيء للمخاطب تارة وللغائب تارة أخرى ولذلك أشار بقوله لما غاب وغيره كقاما واعلما تقول: افعلا وافعلوا وافعلن فالألف ضمير للمخاطب والواو ضمير للغائبين والنون ضمير للمخاطبات وتقول فعلا وفعلوا وفعلن فالألف هنا ضمير للغائبَين والواو ضمير للغائبِين والنون ضمير للغائبات.[10]

ابن مالك:

وبما للمخاطب وألفه من الألف والواو والنون نحو تفعلان وتفعلون وفعلوا وفعلن.[11]

ابن هشام: المضمر والضمير اسمان لما وضع لمتكلم كأنا أو لمخاطب كأنت أو لغائب مثل هو أو لمخاطبة غائبة هي وهو الألف والواو والنون كقوموا وقاما وقاموا وقمن.

الشرنوبي الازهري:

قوله لما غاب أي تكون ضمائر رفع متصلة للغائب تقول: الزيدان قاما والزيدون قاموا والهندات قمن والمراد به المخاطب تقول اعلما واعلموا واعلمن.[12]

علي بن محمد الأشموني في شرح هذا البيت.

وألف والواو والنون لما *** غاب وغيره...

وأراد بغيره المخاطب، كقوما للمخاطبين وقاما للغائبين ومقوما وقمن للغائبات.[13]

الاستنتاج:

اتضح لنا فيما تقدم أن الألف والواو والنون من الضمائر البارزة المتصلة المرفوعة وتكون للغائب والمخاطب فقط لا غيرهما على قول ابن مالك (وألف والواو والنون لما غاب). وهذا غير دقيق لإيهامه

---

[7]- شرح ابن عقيل، ج1، ص 11

[8]- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج1، ص 18

[9]- شرح ابن عقيل، ج1، ص: 94

[10]- شرح ألفية ابن مالك، ص: 100.

[11]- شرح الكافية الشافية، ج1، ص: 227

[12]- أوضح المسالك ج1، ص: 60

[13]- إرشاد السالك، ص: 12.

بشمول المتكلم، ولهذا اعترض عليه ابن عقيل بقوله وليس بجيد، وإن كان البعض يرى أن ابن مالك بإقامته التمثيل لا سبيل إلى الاعتراض عليه وهو صريح الكلام، فإن كلام الأشموني في مثل هذا لا يسلم من الاعتراض، وكان ينبغي أن يقول: وألف والواو والنون لما *** غاب وحاضر كقاما واعلما وعليه فإن اعتراض ابن عقيل على ابن مالك في ضمائر الرفع المتصلة (الألف والواو والنون) في الأمثلة الخمسة، وقوله عنه (ليس هذا بالجيد) ثم تعليله بأن الثلاثة لا تكون إلا متكلم أصلاً؛ هو رأيٌ وجيه، مع إمكان حمل عبارة ابن مالك على إرادة المخاطب خاصة بدلالة التمثيل الوارد في قوله: (كقاما واعلما)، فلا يكون الاعتراض متوجهاً إلى أصل الحكم، وإنما إلى دقة العبارة.

تقديم الضمير على الأخص في الانفصال

قال ابن مالك:

وصل أو افصل هاء سلنيه وما *** أشبهه في كنته الخلف انتمى

قال ابن عقيل في شرح هذا البيت:

أشار المصنف بقوله (سلنيه) إلى ما يتعدى إلى مفعولين الثاني منهما ليس خبراً في الأصل وهما ضميران نحو: الدرهم سلنيه فيجوز لك في هاء سلنيه الاتصال، نحو: سلنيه والانفصال نحو: سلني إياه ثم قال: وظاهر كلام المنصف أنه يجوز في هذه المسألة الانفصال والاتصال، على السواء وهو ظاهر كلام أكثر النحويين، وظاهر كلام سيبويه أن الاتصال فيهما واجب وأما الانفصال فمخصوص بالشعر.[14]

ومعنى كلام ابن عقيل هنا أن القاعدة ليست عامة، وأن الانفصال والاتصال ليساسيين كما ذهب ابن مالك وكثير من النحاة، بل الصواب هو ما فطن إليه سيبويه من اختصاص الانفصال بالشعر.

ولابن مالك في التسهيل رأي يختلف بعض الشيء عن رأيه في الخلاصة يقول: (ويختار اتصال: نحو هاء اعطيتكه وانفصال آخر من نحو: فراقيها ومنعكها وخلتكه وهاء اعطيتكه وهاء كنته) .[15]

وله في الكافية قول مثل هذا، قال: (ولما كان وضع الضمير لقصد الاختصار لم يجز ان يؤتى بمنفصل إذا وجد سبيل إلى متصل لكونه أحضر إلا في مواضع مخصوصة. كثاني ضميرين وأولهما غير مرفوع نحو سلنيه أو مرفوعاً بكان أو احدى اخواتها نحو: الصديق كنته وكان حق هذا أن يمتنع انفصاله لشبهه بهاء ضربته ولكن نقل فقبل وبقى الاتصال راجحا للوجهين).[16]

يقول ابن عقيل ذكر المصنف في البيت السابق، أن الألف واللام والنون تكون معرفة وتكون زائدة وقد تقدم الكلام عليها، ثم ذكر أنها تكون من الأعلام المنقولة مما يصلح دخول (ال) عليه كقوله في حسن الحسن وأكثر مما تدخل على المنقول من صفته كقولك في حراث (الحارث) وقد تدخل على المنقول من مصدر كقولك في فضل (الفضل) على المنقول من اسم جنس غير مصدر كقولك نعمان النعمان) وهو في الأصل من أسماء الذم ويجوز (ال) في هذه الثلاثة نظرا إلى الأصل وأحذفها نظراً إلى الحال[17].

ابن هشام:

أن يكون عامل الضمير عاملاً في ضمير آخر أعرف منه ما تقدم عليه وليس مرفوعا، فيجوز حينئذ في الضمير الثاني الوجهان، ثم كان العامل فعلا غير ناسخ فالأرجح الوصل أربح فالهاء من سلنيه قال الله تعالى: (فسيكفيهكم الله). وقال تعالى: (انلزمكهموها) قال تعالى: (أن يسئلكموها). إن كان اسماً فالفصل ارجح.[18]

عبد المجيد الأزهري الشرنوبي:

(هاء سلنيه) فتقول الدرهم سلنيه أو سلني إياه وما اشبهه سلنيه من كل فعل تعدى مفعولين الثاني منهما ليس خبرا في الاصل وهما ضميران نحو: الدرهم اعطيتكه واعطيتك إياه.[19]

---

[14]- شرح الرضى على الكافية، ج2، ص 438

[15]- المصدر السابق، ص 231

[16]- المصدر السابق، ص: 232.

[17] - ينظر ابن عقيل 1/ 129.

[18]- سورة البقرة: الآية: 137

[19] - أوضح المسالك، ج1، ص: 97.

الاستنتاج:
هاء سلنيه الاتصال فيها واجب عند سيبويه، وهو لا يجيز الفصل في النثر، ويقصره على الضرورة الشعرية. وعبارة ابن مالك في الألفية تفيد التخيير بين الاتصال والانفصال على السواء وفي التسهيل المختار فيهما الاتصال وبين في الكافية بأن مثل هاء (سلنيه) حقها الاتصال، يمنع انفصالها بهاء ضربته ولكن نقل فقيل قول ابن عقيل أن الاتصال والانفصال على السواء وهو ظاهر كلام أكثر النحويين فيه نظر لأن أكثر النحويين صرحوا بالاتصال وهو الراجح،
وأكد خالد بن عبد الله الأزهري بقوله ولكون الأصل أرجح لم يأت التنزيل إلا به قال الله تعالى: (فسيكيكفيهم الله)، وقال تعالى: (انلزمكموها)، لأن الضمير المتصل أخف اختصاراً من الضمير المنفصل فإذا أمكن الإتيان بالمتصل لا يمكن العدول عنه إلا المنفصل.

المسالة الثالثة: تقديم اللقب على الكنية
الاسم العلم هو اللفظ الذي وضع على الواحد خاصة على وجه لا يفهم منه مشاركة غيره له نحو: زيدا.[20] وينقسم إلى اسم وكنية ولقب؛ فالكنية هي كل مركب إضافي في صدره أب أو أم كأبي بكر، وأم كلثوم، واللقب كل ما اشعر برفعة المسمى، كزين العابدين وانف الناقة فإذا اجتمع الاسم واللقب حقه التأخير إلا عند ابن مالك فحق اللقب التأخير سواء مع الاسم أو مع الكنية.
قال ابن مالك

واسما أتى وكنية ولقبا *** وأخراً ذا أن سواه صحبا

يقول ابن عقيل في شرح هذا البيت: ينقسم العلم إلى ثلاثة أقسام: اسم وكنية ولقب، والمراد بالاسم ما ليس بكنية ولا لقب كزيد وعمرو وبالكنية ما كان في أوله أب أو أم كابي عبد الله وأم الخير وباللقب ما اشعر بمدح كزين العابدين أو كانف الناقية[21].
وأشار بقوله:

بأن ذا الكلب عمرا خيرهم حسبا *** ببطن شريان يعوي حوله الذئب[22]

وظاهر كلام المصنف أنه يجب تأخير اللقب إذا صحب سواه ويدخل تحت قوله: (سواه) الاسم والكنية، وإنما هو يجب تأخيره مع الاسم فأما مع الكنية فأنت بالخيار بين أن تقدم اللقب على الكنية فتقول زين العابدين أبو عبد الله، وبين أن تقدم الكنية على اللقب فتقول أبو عبد الله زين العابدين.[23]
وقد وافق ابنُ هشام ابنَ عقيل في هذا؛ قال في الأوضح: (ويؤخر اللقب على الاسم كزين العابدين وربما يقدم الاسم على اللقب) [24] كقوله:

أنا ابن مزيقية عمر وجدي *** أبوه منذ رماء السماء[25]

قال الأشموني في شرح هذا البيت: (واسما أتى العلم، والمراد به هنا ما ليس بكنية ولا لقب وأتى كنية وهي ما صدر بأب أو أم مثل أم هاني و وأتى لقباً وهو ما اشعر برفعه مسماه أو وضعه كزين العابدين وأحزن ذا أي: أخر اللقب أن (سواه) يعني الاسم صبحا تقول جاء زين العابدين ولا يجوز جاء زين العابدين لأن اللقب في الأغلب منقول من غير الإنسان كبطة فلو قدم أداة مسماه الأول وذلك مأمور بتأخيره).[26]
بل يرى ابن هشام أن الفصاحة تقتضي وجوب تقديم الاسم على اللقب عند اجتماعهما، قال:(وإذا اجتمع الاسم مع اللقب وجب في الأفصح تقديم الاسم وتأخير اللقب)[27].

---

[20]- أوضح المسالك، ج1، ص: 127.
[21] - ابن عقيل 69/1.
[22]- البيت للجنوب اخت عمر وذا الكلب بن العجلان، من البسيط، ووجه الاستشهاد به هو تقديم اللقب على الاسم.
[23]- التسهيل، ص: 30 - 31.
[24]- أوضح المسالك، ج1، ص: 127.
[25] - البين لاوس بن الصامت بن قيس. أوضح المسالك ج1، ص: 127.
[26]- شرح الأشموني، ج 1، ص: 128.
[27]- أوضح المسالك، ج1، ص: 127.

الاستنتاج:
لا يجب بين تقديم الكنية على اللقب، بل الخيار في تقديم الكنية على اللقب والاسم عليها وإنما الوجوب في تقديم الاسم على اللقب ولا يجوز العكس ولكن قول ابن مالك يقتضي تأخير اللقب إذا اجتمع الاسم أو الكنية. وأما الترتيب بين الاسم واللقب فواجب، والعلة المانعة في تقديم اللقب على الاسم مع شبهه بالنعت ففي إشعاره بالمدح والذم فنزل منزلتها ولذلك استحق التقديم. بخلاف رأي ابن هشام في هذه المسألة، ويظهر أن ابن هشام بنى ترجيحه على مراعاة الأصل اللغوي في ترتيب الأعلام، دون الالتفات إلى بعض الاعتبارات التداولية التي يمكن أن تؤثر في التقديم والتأخير. وكلامه مبني على أن العَلَم أقوى من الكنية فوجب تقديمه على الفصيح.

الفصل الثالث:
المسالة الأولى:
تمهيد:
اسم الإشارة هو ما وضع لمشار إليه وهي ذا للمذكر وذان للمثنى والذين أيضا للمثنى المؤنث وتي وته وذه وذي للمثنى تاني وتيني ايضا ولجمعهما أولاء مدى وقصر نحو: أولاء ويحقها حرف التنبيه وهي هاء وتتصل بها كاف الخطاب نحو: أولاء.
ولاسم الإشارة ثلاثة مراتب:
أولا: البعد القريب المتوسط فللعبيد يشار إليه بكلمة ذلك وللقريب ذا، وللمتوسط ذاك يقول ابن مالك:

وبأولي اشر لجمعاً مطلقاً *** والمد أولى ولذي البعيد انطلقا
بالكافي حرفا دون لام أو معه *** والأم أن قمت هاء ممتنعه

يقول ابن عقيل في شرح هذين البيتين:
يشار إلى الجمع مذكر كان أو أنثى بأولى ولهذا قال المصنف (أشر لجمع مطلقا) ومقتضى هذا أنه يشار بها إلى العقلاء وغيرهم وهو كذلك ولكن الأكثر يتستعملونها في العاقل ومما أوردوها في غير العاقل نحو:

ذم المنازل بعد منزلة اللوى *** والعيش بعد أولئك الأيام[28]

فيها لغتان: المد وهي لغة أهل الحجاز وهي الواردة في القرآن الكريم والقصر وهي لغة تميم وأشار بقوله: (ولدى البعيد انطلقا بالكاف إلى آخر البيت) أن المشار إليه له رتبتان القرب والبعد فجميع ما تقدم يشار به إلى القريب فإذا أردت الإشارة إلى البعيد أشر بالكاف وحدها (فتقول ذاك) أو الكاف واللام نحو (ذلك) ثم قال وظاهر كلام المصنف إنه ليس للمشار إليه إلا رتبتان قربى وبعدى كما قررناه والجمهور على أن له ثلاثة مراتب قربى وبعدى ووسطى فيشار إلى من في القربى بما ليس فيه كاف ولا للام (كذا)
وذي) وإلى من الوسطى بما فيه الكاف وحدها نحو: ذاك وإلى من في البعد بما فيه الكاف واللام نحو (ذلك).

ابن مالك في التسهيل:
(ومن لم يرد التوسط جعل المجرد للقرب وغيره للبعد وزعم الفراء أن ترك اللام لغة تميم).[29]
ابن مالك في الكافية إذا كان المشار إليه بعيدا حقيقة أو حكما جيء بعد كل واحد من الأمثلة التي ذكرت بالكاف ثابت الحرفية، مسبوق بلام لغة الحجاز ومجرد منه في لغة تميم يدل على حال المخاطب بما يدل عليه إذا كان اسماً نحو: (ذلك وذاك) ولا تفاوت بينهما في البعد، وإنما هما لغتان ولذلك يتداولان في رتبة واحدة نحو أن يخبر إنسان بخبر فيقال اعترفت ذلك؟
فيقول نعم اعترف ذاك.

ابن هشام:
وتلحق اسم الإشارة إذا كان للبعيد وأنت بالخيار في اللام قبله فتقول ذاك أو ذلك ويمتع في ثلاثة مسائل:
أولا: إشارة المثنى نحو ذانك.

[28]- هذا البيت للجرير من الكامل أوضح المسالك، ج1، ص: 135.
[29]- التسهيل ص: 26.

ثانيا: إشارة الجمع في لغة من مده تقول أولئك وألاك.
ثالثا: كل اسم إشارة تقدم عليه حرف التثنية نحو هاذاك[30]
وفي قطر الندى:
وأن كان بعيداً وجب اقترانه بكاف أما مجرد من اللام (نحو ذاك) أو مقرونة بها (نحو ذلك).
يقول علي بن محمد الأشموني في شرح البيت (بأولى) اشر لجمع مطلقا... الخ.
وما قدم هو فيما كان المشار إليه قريبا ولذي البعد أي هي المرتبة الثانية من مرتبتي المشار إليه على رأى الناظم (انطلقا) مع اسم الإشارة بالكاف حرفاً أي انطلقن بالكاف محكوما عليه بالحرفية وهو اتفاق.
ونبه عليه لئلا يتوهم أنه ضمير كما هو في نحو غلامك ولحق الكاف للدلالة على الخطاب وعلى حال المخاطب من كونه مذكراً أو مؤنثاً أو فرداً أو مثنى أو مجموعاً فهذه ستة أحوال تضرب في أحوال المشار إليه وهي ستة:
كما تقدم فذلك ستة وثلاثون يجمعها هذان الجد فيما تبين مراتب المشار إليه الثلاث.[31]
يقول عبد المجيد الشرنوبي
في شرح هذا البيت قوله (ولذي البعد انطلقا) وعند بعض المشار إليه انطلقن بالكاف حال كونها حرفا للخطاب دون اللام فنقول ذاك أو معه فتقول ذاك واللام التي للبعد أن قدمت لفظة (ها) التي للتنبيه على اسم الإشارة فتقول هاذاك لا هذه لك لكثرة الزوائد.
يقول محمد بن القاسم القزي:
وأشعر كلام النظام أنه ليس للمشار إليه إلا رتبتان أحدهما بعدي وهي المصحوبة بالكاف ومجردة من اللام نحو ذاك وأولاك أو مقترنة باللام نحو أولئك بلام مكسورة وبين لام الجر الداخلة على الضمير، فلام المكسورة في ذلك داخلة في اسم الإشارة والمفتوحة في لك حرف جر واللام لغة الحجازيين وحذفها لغة التميميين والثانية قربى وهي المجردة مما ذكر ولكن المشهور للمشار إليه ثلاث مراتب قربى وهي المجردة مما ذكر ووسطى وهي المقترنة بالكاف فقط وبعدى وهي المقترنة بها وباللام.[32]

الاستنتاج:
المشار إليه رتبتان هذا وهو الصحيح وهو ظاهر في كلام سيبويه أما النحاة حيث قالوا هؤلاء بمنزلة هذا وأولئك بمنزلة ذاك وتلك بمنزلة ذاك وذاك عن من يرى المشار إليه ثلاثة مراتب للمتوسط وأولئك وتلك للبعيد جعل سيبويه ذاك وتلك كلها للبعد في حد سواء، وقرن هؤلاء مع هذا التدلي على المشار إليه في القرب وقد صرح ابن مالك في الكافية الشافية أن ذاك وذلك لغتان في رتبة واحدة حيث قال إذا كان المشار بعيدا حقيقة ألحقته بكاف ثابتة الحرفية مسبوقاً بلام في لغة الحجازيين ومجردة منه في لغة تميم يدل على حال المخاطب بما يدل عليه إذا كان اسما نحو ذاك وذلك.[33]
أما قول ابن عقيل (والجمهور أن له ثلاثة مراتب) قد يكون كلامه
إشارة إلى جمهور البصريين والله أعلم لأن القائلين بالرتبتين اعتمدوا على اللغتين دليلهما.

المسألة الثانية: حذف عائد صلة الموصول:
التمهيد:
أن الاسم الموصول هو ما افتقر إلى الوصل بجملة خبرية أو ظرف أو جار ومجرور أو صفة صريحة وإلى عائد، والصلة هي واحدة من أربعة أمور:
أولاً: أن تكون جملة أو في تقديرها: وشرط الجملة ألا يجوز تقديمها على الموصول، ولا يفصل بينها وبين الموصول، وأنها لا تكون إلا جملة خبرية تحتمل الصدق والكذب ولا تعمل في الموصول ولا في شيء قبله وأنه لا بد من عائد يعود من الصلة إلى الموصول.

---
[30]- شرح الكافية الشافية، ج1، ص: 316.
[31]- شرح الاشموني، ج1، ص: 139 - 140.
[32]- فتح الرب المالكي للشرح ألفية ابن مالك، ص: 144.
[33]- شرح الكافية الشافية، ج 1، ص: 316 - 317.

ثانياً: الظرف
ثالثًا: الجار والمجرور
وشرطهما أن يكونا تامين وقد اجتمعا في قوله تعالى (وله ما في السموات وما في الأرض ومن عنده لا يستكبرون عن عبادته).[34]
رابعاً: الوصف الصريح، العائد هو الضمير المرفوع أي المنصوب المجرور وعمله ربط الصلة بين الموصول لأنه يعود إلى صلة الموصول.
يقول ابن مالك:

أي كما أعربت ما لم تضف *** وصدر وصلها ضمير انحذف
وبعضهم أعرب مطلقاً وفى *** ذا الحذف أيا غير أي يقتفى
إن يستطل وصل وإن لم يستطل *** فالحذف نذر وأبو أن يختزل

يقل ابن عقيل في شرح تلك الأبيات:
يعني أن بعض العرب أعرب (أيا) مطلقًا أي وأن لم أضف وحذف صدر صلتها فيقول: (يعجبني أيهم قائم ورأيت أيهم قائم ومررت بأيهم قائم. وأشار بقوله وفي ذا الحذف... الخ إلى أن المواضع التي يحذف فيها العائد على الموصول وهو إما أن يكون مرفوعاً وغيره فإن كان مرفوعاً لم يحذف إلا إذا كان مبتدأ وخبره مفرد نحو (أيهم اشد) وقوله تعالى: (وهو الذي في السماء إله).[35]
وأشار بقوله: (وأبو أن يختزل أن صلح الباقي لوصل مكتمل) إلى أن شرط حذف صدر الصلة إلا يكون بعده صالحاً لأن يكون صلة؛ نحو جاء الذي هو أبوه منطلق، وجاء الذي هو عندك أو هو في الدار فإنه لا يجوز في هذه المواضيع حذف صدر الصلة لأن الكلام يتم دونه فلا يدري أحذف منه شيئا أم لا؟ ولا فرق في ذلك بين أي وغيرها.
ثم اعترض على المصنف بقوله: بهذا يظهر لك ما في كلام المصنف من إيهام فإنه لم يبن أنه متى صلح الضمير لأن صلة لا يحذف سواء أكان الضمير مرفوعاً أو منصوباً أو مجرورا وسواء أكان الموصول أيا أو غيرها بل ربما يشعر ظاهر كلامه في ذلك والأمر ليس كذلك بل لا يحذف مع أي ولا مع غيرها متى صلح ما بعدها لأن يكون صلة.[36]

ابن مالك:
إذا كان العائد على الموصول مبتدأ استحسن حذفه مع أي وإن لم تكن صلتها مستطالة وأن مبتدأ والموصول غير أي لم يحسن حذفه إلا عند استطالة الصلة، نحو قول بعض العرب، ما أنا بالذي قائل لك شيئا، أي هو قائل لك شيئا وإن زادت الاستطالة زاد الحذف حسنا كقوله تعالى (وهو الذي في السماء إله وفي الأرض إله).[37] فإن عدمت الاستطالة جاز الحذف ولم يمتنع لقوله تعالى: (تماما على الذي أحسن) بالرفع أما الصلة التي يكون العائد منها مبتدأ خبره ظرف أو جملة نحو: رأيت الذي هو عندك، أو الذي هو ينطلق فإن مثل هذا العائد لا يحذف إذ لو حذف جهل حذفه يكون خبره على صورة الصلة التامة.[38]
قال سيبويه: وأعلم أن كفى بنا فضلا على غيرنا أجود وفيه ضعف إلا أن يكون فيه هو ومثله أن تقول هذا من منطلق فإن أطلت الكلام قلت من خير منك فحسن ثم قال زعم الخليل رحمه الله إنه سمع من العرب رجلا يقول ما أنا بالذي قائل لك سوء، فالوصف بمنزلة الحشو المحشو لأنه يحسن بما بعده وقال قائل:

رب ما تكره النفس من الأمر *** له فرجة لحل العقال

ابن مالك في التسهيل:
ولا يختلف المرفوع إلا المبتدأ ليس خبره جملة أو ظرفا بلا شرط آخر عند الكوفيين، وعند البصريين بشرط الاستطالة في صلة غير أي غالبا، وبلا شرط في صلتها وهي حينئذ على موصولتها مبنية على الضم غالبا

[34]- سورة الزخرف، الآية 84
[35]- سورة الزخرف، الآية: 84.
[36]- ابن عقيل، ج1، ص: 164 - 168.
[37]- سورة الزخرف، الآية: 85.
[38]- الكافية الشافية، ج1، ص: 295 - 297.

خلافا للخليل ويونس، وإن حذف ما تضاف إليه أعربت مطلقاً ويجوز حذف عائد غير الألف واللام أن كان متصلاً منصوباً بفعل أو مصف أو مجرور بلا إضافة صفة ناصبة له تقديراً أو بحرف جر متعلقا الموصول أو موصوف بها.[39]

الأشموني:

حذف العائد إذا كان مبتدأ يتبع الموصولات غير أي وأيا في جواز حذف صدر الصلة أن ستطل أو نحو: ما أنا بالذي قائل كل سوء. وأبو أن يختزل. يعني بأن كان ذلك الباقي بعد حذفه جملة أو شبهها، بأنه والحالة هذه لا يدري أهناك محذوف أم لا؟

لعدم ما دل عليه والحذف عندهم أي عند النحاة كثير منجلي وفي عائد متصل أنتصب بفعل تام أو وصف وهو غير صلة (ال) فالفعل كمن نرجو يهب إي نرجوه والوصف كقوله:

ما الله موليك فضل فاحمدنه به *** فما الذي غير نفع ولا ضرر[40]

يقول السيوطي:

حذف العائد إما أن يكون مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً فإن كان مرفوعاً فإما أن يكون مبتدأ أو غيره وإن كان غير مبتدأ لم يجز الحذف، وإن كان مبتدأ فإنما يعطف عليه وأو يعطف على غيره. فالأول لا يحذف والثاني إما أن يصلح ما بعده بالصلة أولاً في الأول لا تحذف والثاني إما يقع صدراً وإما لا، بان تسبقه لو أو ما في الثاني لا حذف، والأول إلا أن تطول الصلة أولاً، والثاني يجوز في أي لا في غيرها، والأول يجوز مطلقاً.

وإن كان منصوبا فإما بفعل أو وصف وإما بغيرهما، إن كان بغيرهما لم يجز الحذف فإما متصل أو منفصل فالمنفصل لا يحذف والمتصل إما أن يكون الصلة ضمير غيره أولا، إن كان الضمير غيره لم يحذف وإلا فإن كان ما باب كان لم يحذف.

وإن كان مجرورا فإما باسم أو حرف فإن كان باسم وكان وصفاً عاملاً جاز الحذف وإلا فلا، وإن كان حرفا فإما أن يماثل الضمير لفظا ومعنا وعاملا جاز فإلا فلا.[41]

الاستنتاج:

لنا في تقدم أن عائد الموصول إذا كان مرفوعاً لا يحذف إلا مبتدأ وخبره مفرد في أي.

أما في غير بشرطين عند البصريين أما الكوفيين فلا.

إن اطالت الصلة ولم يكن خبره ظرفا أو جملة مكتملة وهذا هو ظاهر كلام سيبويه وجمهور النحويين اتفاقاً إلا الكوفيين في عدم الاشتراط في استطالة الجملة.

فإن كان منصوبا فإما بفعل صريح نحو قوله تعالى: (ذرني ومن خلقت وحدا).[42]

أو وصف غير صلة الألف واللام وهو عامل فيه نحو (ما الله موليك التقدير في الأول ومن خلقته وفي الثاني موليكه أما بغيرهما لا يجوز الحذف إن كان مجرورا، فإما باسم هو صفة عامل فيه نحو: قوله تعالى: (فاقض ما أنت قاضي).

وإما بحرف جر يماثل الضمير لفظا أو معنا نحو: مررت بالذي مررت، والتقدير في الأول فاقض ما أنت قاضيه والتقدير.

والثاني مررت بالذي مررت به.

وأما اعتراض ابن عقيل على المصنف بقوله إنه لم يبن أنه متى صلح ما بعدها الضمير، بأن يكون صلة لا يحذف سواء أكان الضمير مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً سواء كان الموصول أيا أو أي أو غيرها، هذا أن العبارة الدقيقة التي يردها ابن عقيل غير واضح فكيف يكون فيما كان الضمير مرفوعاً أو منصوباً أو مجرورا إذا ما صلح ما بعدها أن يكون صلة لا يحذف العائد (الضمير) واعتقد ابن مالك قد أوضح وأوجز

---

[39]- التسهيل، ص: 38.

[40]- البيت البسيط من الشواهد التي ذكرها ولم ينسبها إلى قائل معين شرح ابن عقيل، ج1، ص: 169.

[41]- الأشباه والنظائر، ج2، ص: 41.

[42] - سورة المدثر، الآية 11

قوله: وفي ذا الحذف أيا غير أي يقتفي أي يتبع، وكلامه هذا يشمل جميع الموصولات التي يجوز حذف العائد.
وكان ينبغي أن يمثل بصورة الجملة بعد الضمير المنصوب والمجرور التي تكون صالحة ولا يحذف منها صدر صلتها حتى يتضح.
وهذه المسالة من المسائل التي لا يمكن أن يتغاض عنها أولئك الذين تناولوا ألفية ابن مالك بالشرح والتعليق فقد أفاد وأجاد وأوجز في هذه الأبيات أعني ابن مالك وقوله: (أن صلح الباقي لوصل متكتمل) يفهم من هذا يحذف منه العائد من الصلة إلى الموصول والباقي صالح لأن يكون صلة لا يجوز الحذف.
لأن النحاة أبوا أن يختزل إن كان الضمير مرفوعاً كالمبتدأ أو منصوباً كالمفعول أو مجرور بحرف جر فعبارته كل هذه العبارات التي ذكرت في هذا الباب واضحة وجلية والله أعلم بالصواب.

المسألة الثالثة: حذف عائد المنصوب

تمهيد:

العائد هو الضمير المرفوع أو المنصوب أو المجرور الذي يربط جملة الصلة بالموصول لأنها عبارة عن جملة مستقلة لم تتصل باسم الموصول (الذي) كالجملة إذا وقعت خبراً عن المبتدأ.[43]
ويجوز حذف عائد المنصوب بفعل كثيراً أو صفة تعمل عمل فعله قليلاً والحذف عندهم كثير منجلي.
يقول ابن مالك:

في عائد متصل أن انتصب *** بفعل أو وصوف كمن نرجو يهب

يقول ابن عقيل في شرح هذا البيت:
وأشار بقوله: (والحذف عندهم كثير منجلي... الخ) إلى العائد المنصوب وشرط جوازه حذفه أن يكون متصلاً منصوباً بفعل تام أو وصف نحو: جاء الذي ضربته والذي أنا معطيعكه درهم.
فيجوز حذف الهاء من ضربته فنقول جاء الذي ضرب ومنه قوله تعالى: (زرني ومن خلقت وحدا) ولقوله تعالى: (أهذا الذي بعث الله رسولا)[44]
التقدير خلقته وبعثته) وكذلك يجوز حذف الهاء من معطيكه فتقول: الذي أنا معطيك درهم وكلام المصنف يقتضي أنه كثير وليس كذلك بل الكثير حذفه من الفعل المذكور وأما مع الوصف فالحذف منه قليل.[45]

ابن مالك:

ويجوز حذف عائد غير الألف واللام أن كان متصلاً منصوباً بفعل أو وصف.[46]
ويقول في الكافية الشافية: الضمير العائد على الموصول إن كان منصوباً أو بأن أو إحدى إخواتها لم يجز حذفه نحو: عرفه الذي كأنه أسد وإن كان منصوباً بفعل أو وصف وكان منفصلاً جاز حذفه نحو: عرفت الذي إياه أكرمت والذي أنت إياه مكرم. وإن كان منصوبا بفعل أو مصف وكان متصلا جاز حذفه وإبقاءه كقوله تعالى: (وما عملته أيديهم).
وقرأ شعبة (عملت أيديهم).[47]
يقول علي بن محمد الأشموني: في عبارته أي المصنف أمور الأول ظاهرها أن حذف المنصوب بالوصف كثير كالمنصوب بالفعل وليس كذلك ولعله أنه لم ينتبه بالعسل بأصالة الفعل في ذلك وفرعية الوصف مع الإرشاد إلى ذلك بتقديم الفعل وتأخير الوصف.
الثاني ظاهراً أيضاً التسوية بين الوصف الذي هو غير صلة (ال) والذي هو صلتها ومذهب الجمهور هو صلتها أن منصوب صلة (ال) لا يجوز حذفه وعبارة التسهيل وقد يحذف منصوب صلة الألف واللام.

---

[43]- انظر المتبع في شرح اللمع، ج2، ص: 642.
[44]- سورة الفرقان: الآية: 41.
[45]- شرح ابن عقيل، ج1، ص: 164.
[46]- التسهيل، ص: 34.
[47]- وهو أبو بكر الاسدي النهشلي الكوفي راوي حفظ، اتحاف فضل البشر، ص: 157.

الثالث شرط جواز حذف هذا العائد أن يكون متعينا للربط قاله ابن عصفور فإن لم يكن معينا لم يجز حذفه نحو: جاء الذي ضربه في داره.
رابعا إنما يقيد الفعل بكونه تاما إكتفاء بالتمثل كما هي عائدته.
خامسا إذا حذف العائد المنصوب بشرطه ففي توكيده والعطف عليه خلاف.[48] وقول الشاعر
ما الله موليك فضل فاحمدنه به فما الذي غيره نفع ولا ضرر
أراد الذي موليك فضل، فحذف العائد بأنه ضمير متصل منصوب بصفة عامة عملت عمل الفعل.[49]
سيبويه: وتقول هذا من أعرف منطلقاً تجعل أعرف صلة وقد يجوز منطلق على قولك: هذا عبد منطلق.[50]

ابن هشام:

ويجوز حذف المنصوب أن كان متصلاً وناصبه فعل أو وصف غير صلة الألف واللام نحو قوله تعالى: (ويعلم ما تسرون وما تعلنون)، وقول الشاعر: (ما الله موليك فاحمدنه به) بخلاف جاء الذي إياه أكرمت، وجاء إنه فاضل أو كأنه أسد أو أنا الضاربة، وحذف منصوب الفعل كثير، ومنصوب الوصف قليل.[51]

خالد بن عبد الله الأزهري:

وحذف منصوب الفعل كثير لأن الأصل في العمل للفعل فكثر تصرفه في معموله بالحذف وحذف منصوب الوصف قليل جدا بل قال الفارسي لا يكاد يسمع من العرب، وقال ابن السراج اجازوه على قبح، وقال المبرد ردي جدا. وعلى هذا فيشكل قول الناظم والحذف عندهم كثير مجنلي في عائد متصل أن انتصب بفعل أو وصف فسوى بين منصوب الفعل والوصف في كثرة الحذف.
يقول محمد بن قاسم القزي: أن حذف الضمير العائد المنصوب المتصل فعل تام أو وصف غير صلة الألف واللام جاز كثير عند العرب بحيث يصلح للقياس عليه لكن حذف المنصوب بالفعل أكثر من حذف المنصوب بالوصف ثم قال: ولا يعرف هذا من كلام الناظم إلا أن يقال في تقديمه الفعل على أشار إليه. ومثال الوصف الذي أنا معطيك درهم أي معطيكه.[52]
العبكي:
فإن كان الضمير في الصلة منصوباً متصلاً بالفعل جاز حذفه حسناً لأن المنصوب مفعول والمفعول يسوغ حذفه.[53]
يقول الرضي: فالمنصوب يحذف بشرطين: أولاً ألا يكون منفصلاً بعد إلا نحو: جاء الذي ضربت إلا إياه، وأما غيره فلا منع كقولك ضيع الزيدان الذي اعطيتهما، أي أعطيتهما والشرط الثاني أن يكون مفعولا نحو الذي ضربت زيد لأن الضمير إذا فضله بخلاف الضمير الذي اتصل بالحرف الناصب فلا يحذف في نحو: الذي إنه قائم.[54]

الاستنتاج:

- جواز حذف العائد المنصوب المتصل بفعل تام أو وصف.
- وإن الحذف في الفعل أكثر من الحذف في الوصف.
- وشرطه أن يكون العائد متعينا للربط بين جملة الصلة واسم الموصول.

[48]- شرح الاشموني، ج1، ص: 171
[49]- الشافية الكافية، ج1، ص: 286.
[50]- المرجع السابق، ص: 107.
[51]- أوضح المسالك، ج1، ص: 1969
[52]- فتح الرب المالكي بشرح ألفية ابن مالك، ص: 173.
[53]- المتبع في شرح اللمع، ج2، ص: 645.
[54]- شرح الرضي على الكافية، ج3، ص: 25.

خاتمة البحث:

1 - النتائج:

بعد دراسة مواقف شراح الألفية من ردود ابن عقيل على آراء ابن مالك في المسائل النحوية الواقعة بين باب النكرة والمعرفة وباب اسم الموصول، وتحليل النصوص النحوية ومقارنتها بأقوال الشراح، أمكن التوصل إلى النتائج الآتية:

1. تبين أن ابن عقيل لم يكن مجرد شارح لألفية ابن مالك، بل مارس النقد العلمي لآراء الناظم، فاعترض على عدد من المسائل النحوية التي رأى أن عبارته فيها موهمة أو غير دقيقة.
2. كشفت الدراسة أن شراح الألفية لم يتخذوا موقفاً واحداً من اعتراضات ابن عقيل، بل تباينت مواقفهم بين التأييد والمعارضة والتوفيق، مما يدل على استقلالهم العلمي وعدم التزامهم برأي معين.
3. ظهر أن بعض اعتراضات ابن عقيل انصبت على صياغة ابن مالك للقاعدة النحوية أكثر من انصبابها على أصل الحكم النحوي، وذلك حين يرى أن عبارة الناظم تحتمل ما لا يريده أو توهم حكماً غير مقصود.
4. في مسألة ضمائر الرفع المتصلة (الألف والواو والنون)، بدا اعتراض ابن عقيل وجيهاً من جهة أن عبارة ابن مالك قد توهم دخول المتكلم في قوله: «وغيره»، مع أن هذه الضمائر لا تستعمل للمتكلم.
5. في مسألة تقديم الضمير الأخص في الانفصال (هاء سلنيه)، تبين أن جمهور الشراح رجحوا الاتصال وعدّوه الأصل، بينما حملوا الانفصال على القلة أو الضرورة الشعرية، وهو ما يقرب موقفهم من مذهب سيبويه الذي استند إليه ابن عقيل.
6. أظهرت الدراسة أن اعتراض ابن عقيل على إطلاق ابن مالك في مسألة تقديم اللقب على الكنية له وجه معتبر، إذ إن كثيراً من النحويين أجازوا تقديم الكنية على اللقب وتأخيرها عنه، بخلاف الترتيب بين الاسم واللقب الذي غلب فيه القول بوجوب تقديم الاسم.
7. كشفت الدراسة أن الخلاف في مراتب اسم الإشارة يرجع إلى اختلاف النحاة في اعتبار «ذاك» و«ذلك» لغتين للبعد أو مرتبتين مختلفتين، وأن ابن مالك مال في بعض كتبه إلى اعتبارهما لغتين، بينما نقل ابن عقيل رأي الجمهور القائل بثلاث مراتب للمشار إليه.
8. تبين أن مسألة حذف عائد الصلة من أكثر المسائل التي ظهر فيها أثر اختلاف المناهج النحوية بين البصريين والكوفيين، وأن أكثر الشراح ساروا على ما قرره البصريون من تقييد الحذف بشروط مخصوصة.
9. ظهر أن اعتراض ابن عقيل على ابن مالك في مسألة حذف عائد الصلة لم يحظ بتأييد واسع من الشراح، إذ رأى كثير منهم أن عبارة ابن مالك كافية في الدلالة على القيود والشروط المتعلقة بالحذف.
10. أكدت الدراسة أن حذف العائد المنصوب المتصل بفعل تام أكثر شيوعاً واستعمالاً من حذفه إذا كان منصوباً بوصف، وهو ما نص عليه عدد من الشراح، وعدّوا عبارة ابن مالك محتاجة إلى شيء من التقييد أو البيان.
11. كشفت الدراسة عن المكانة العلمية الكبيرة لشرح ابن عقيل، إذ أصبح مرجعاً أساسياً لكثير من شراح الألفية اللاحقين، سواء في موافقته أو في مناقشة آرائه واعتراضاته.
12. تبين أن منهج ابن مالك في الألفية اتسم بالإيجاز والاختصار، وهو ما أدى أحياناً إلى تعدد الفهوم وتنوع توجيهات الشراح لعباراته.
13. أثبتت الدراسة أن الخلاف بين ابن مالك وابن عقيل في كثير من المواضع لم يكن خلافاً في أصل القاعدة النحوية، وإنما في طريقة التعبير عنها أو في مدى شمول العبارة لبعض الصور والتطبيقات.
14. انتهت الدراسة إلى أن الترجيح بين آراء ابن مالك واعتراضات ابن عقيل لا يمكن أن يكون حكماً عاماً مطرداً، بل يختلف من مسألة إلى أخرى بحسب قوة الدليل وسلامة التعليل وموافقة الاستعمال العربي.

2 ـ التوصيات

في ضوء ما توصلت إليه الدراسة من نتائج، يوصي الباحث بما يأتي:

1. العناية بدراسة اعتراضات الشراح والنحاة على ألفية ابن مالك؛ لما تكشفه من ثراء الدرس النحوي وتنوع مناهج العلماء في الفهم والتحليل والترجيح.
2. توجيه الباحثين إلى إعداد دراسات مستقلة تتناول اعتراضات ابن عقيل على ابن مالك في بقية أبواب الألفية؛ لاستكمال الصورة العلمية لمنهج ابن عقيل النقدي.
3. تشجيع الدراسات المقارنة بين شروح الألفية المختلفة؛ لما لها من أثر في إبراز تطور الفكر النحوي واختلاف مناهج الشراح في تناول المسائل النحوية.
4. العناية بتدريس ألفية ابن مالك وشروحها في المؤسسات التعليمية، مع التركيز على الجوانب التحليلية والنقدية التي تنمي لدى الطلاب ملكة المناقشة والترجيح.
5. توسيع نطاق الدراسات التي تتناول منهج ابن عقيل في شرحه للألفية؛ للكشف عن أسسه في النقد والترجيح ومدى تأثره بالمذاهب النحوية المختلفة.
6. العناية بدراسة العلاقة بين اختصار النظم في الألفية وتعدد توجيهات الشراح لعباراتها؛ لما لذلك من أثر في فهم أسباب الخلاف النحوي بين العلماء.

3 ـ المصادر والمراجع

1- إرشاد السالك لعبد المجيد الشرنوبي (المكتبة الشعبية بيروت ب ت).

2- الأشباه والنظائر للسيوطي: تحقيق طه عبد الرؤوف سعد (مكتبة الكليات الأزهرية) 1975م.

3- تسهيل الفوائد لابن مالك: تحقيق محمد كامل بركات (القاهرة) دار الكتب العربي 1967م / 1387هـ.

4- التوضيح والتكميل لشرح ابن عقيل لمحمد عبد العزيز النجار، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ب ت.

5- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك عليه حاشية الصبان، دار إحياء الكتب العربية عيسى باب الحلمي وشركائه، ب، ت.

6- شرح الرضاء على الكافية صحيح يوسف حسن يوسف، منشورات جامعة قار يونس، ليبيا.

7- شرح الكافية الشافية ابن مالك تحقيق د. عبد المنعم أحمد د حريري، دار المأمون للتراث، جامعة أم القرى، ب، ت.

8- شرح الفية الناظم بيروت، دار السرور، ب، ت.

9- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك لعبد الله ابن عقيل المصري، دار الفكر، بيروت، 1405هـ.

10- قطر الندى لابن هشام تحقيق محمد محي الدين.

11 - الكتاب لسيبويه عبد السلام محمد هارون الهيئة المصرية العامة للكتب 1977م.